عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

إرجاء محاكمة سيف الإسلام القذافي إلى 27 فبراير المقبل

طرابلس ـ وكالات: أرجأت محكمة الزنتان الابتدائية الليبية في الجلسة التي عقدتها امس محاكمة نجل العقيد معمر القذافي سيف الإسلام إلى 27 فبراير 2014، وذلك بناء على طلب الدفاع، بسبب عدم حضور بقية المتهمين في القضية، والتي من بينهم المحامية الأسترالية تايلور المتهمة بتسريب وثائق للمتهم الرئيسي في القضية أثناء زيارتها له في سجنه بمدينة الزنتان. وقد مثل سيف الإسلام امس أمام المحكمة بسبب اتهامه في قضية « المساس بأمن الدولة» التي يتهم فيها إلى جانب أربعة أشخاص من وفد محكمة الجنايات الدولية الذي قام بزيارته في سجنه خلال شهر يونيو الماضي.

«القاعدة» تحكم سيطرتها على غرب العراق سعياً لإقامة إمارة إسلامية

بغداد ـ رويترز: في صحراء غرب العراق قرب الحدود السورية وسط الرمال والحجارة تقول لافتة بوضوح انك مقبل على دخول الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبثت مواقع يستخدمها الجهاديون على الانترنت مقطع فيديو قصيرا للافتة الشهر الماضي وهو ما يعبر عن هدف حمله مقاتلو القاعدة لفترة طويلة وهو إقامة إمارة إسلامية.

ويقول مسؤولون ومحللون إن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كثفوا هجماتهم على أهداف استراتيجية في أجزاء من غرب العراق في الأشهر الثلاثة الماضية في محاولة لتحويل حلم الإمارة الى حقيقة.

وقال المحلل هاشم الحبوبي «يعتقد تنظيم القاعدة أن هذه المناطق لا تربطها صلات أمنية واجتماعية قوية بالحكومة المركزية وبالتالي سيكون من السهل فصلها عن العراق» وأضاف «هذا هو الهدف من كل هذه الهجمات».

وسيطر مقاتلو تنظيم القاعدة على معظم المناطق السنية بالعراق بعد الغزو الأميركي عام 2003.

ونجحت القوات الأميركية بمساعدة عراقية في دحرهم في نهاية المطاف بعد قتال عنيف خلال ذروة أعمال العنف عامي 2006 و2007 لكن المقاتلين يسعون اليوم مرة أخرى للسيطرة على بلدات ومدن وتحقيق حلم الإمارة التي تطبق الشريعة الإسلامية.

وبعد التخطيط سرا على مدى سنوات ومن خلال الانترنت وحد التنظيم صفوفه مع جماعات قوية تقاتل في سورية المجاورة تسعى للإطاحة بالرئيس بشار الاسد وإقامة خلافة تتجاوز الحدود بين الدول.

وقال ضابط كبير في الشرطة الاتحادية العراقية حضر استجواب معتقلين من تنظيم القاعدة في بغداد «يريدون إقامة دولة خاصة بهم على ارض الواقع. امتلاكهم لدولة في العالم الافتراضي لم يعد كافيا».

وأضاف أنه في أواخر الشهر الماضي كشف الجيش عن خطة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للسيطرة على بلدات قرب سورية في محافظة الأنبار إضافة الى المدينتين الرئيسيتين بالمحافظة وهما الرمادي والفلوجة. وأحبطت الخطة بعد هجوم على مخيم في صحراء الأنبار قبل يومين من الموعد المقرر لتنفيذها.

وقال الضابط إن المقاتلين كانوا يعتزمون مهاجمة مراكز للشرطة ومركز عمليات تابع للجيش يخدم أربع محافظات بغرب وشمال العراق الى جانب مبان حكومية في الرمادي وبلدات في الغرب.

إعادة تفكير

وبحسب محللين فإن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يعتبر الأنبار ومدينة الموصل القريبة نواة منطقة أوسع يمكن انتزاع السيطرة عليها من حكومة بغداد التي يقودها الشيعة لتصبح معبرا وملاذا يمكنهم من دخول سورية والخروج منها بحرية.

وغير صعود الدولة الإسلامية في العراق والشام وحلفائها في سورية المجاورة وجه الصراع وفرض على الدول الغربية التي تساند المقاتلين المعارضين للأسد إعادة التفكير.

وأعلن التنظيم عن تشكيله في وقت سابق من العام الحالي من جماعات موجودة بالفعل ويمارس نشاطه على جانبي الحدود لكن لم يتضح حجم تنسيق الأنشطة بين جناحي التنظيم العراقي والسوري.

وفي سورية يقود التنظيم مقاتلون اكتسبوا خبرة من حرب العصابات في العراق والشيشان وليبيا وسيطروا على أراض في مناطق خاضعة لسيطرة مقاتلي المعارضة. وفي بعض المناطق حاول تطبيق نظام اجتماعي إسلامي صارم.

وقدر وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري إجمالي عدد مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام بنحو 12 الفا وهو رقم يشمل سورية والعراق معا فيما يبدو.

وقال في مؤتمر أمني عقد في البحرين هذا الأسبوع «هذا خطر وسيأتي اليوم لا قدر الله الذي يقيمون فيه إمارة إسلامية أخرى خارج السيطرة».

الدولة الافتراضية

في العراق يتمركز معظم افراد التنظيم في وديان وكهوف بالأجزاء الغربية والشمالية من صحراء البلاد الشاسعة وهي امتداد للصحراء السورية.

ومنذ سبتمبر الماضي فجر التنظيم اربعة جسور على طرق تربط البلدات الحدودية راوة وعانة وحديثة والرطبة بالرمادي عاصمة محافظة الأنبار على بعد 100 كيلومتر غربي بغداد.

وقال مسؤولون أمنيون إن الهدف من هذا كان منع أجهزة الأمن من إرسال تعزيزات للقوات حين يهاجم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مقرات أمنية وجنودا في البلدات الحدودية.

وتمثل محافظة الأنبار ثلث مساحة أراضي العراق وتسكنها عشائر سنية كبيرة وتتاخم سورية والسعودية والأردن.

وحين سيطر مقاتلو القاعدة على الأنبار في المرة السابقة منذ عدة سنوات انقلب الكثير من السكان ضدهم بسبب أساليبهم القاسية لتطبيق العدالة وتجاهلهم لشيوخ القبائل المحليين. لكن هناك مؤشرات على اكتسابهم تأييدا من جديد.

وفرضت السلطات في الأنبار حظر التجول عدة مرات في الشهرين الماضيين بسبب تقارير استخبارية حذرت من هجمات محتملة على المباني الحكومية والقوات.

شمال وجنوب الجزيرة حدد التنظيم منطقتين يشير اليهما باسم «الولاية» احداهما تسمى ولاية شمال الجزيرة خارج مدينة الموصل بشمال البلاد والأخرى ولاية جنوب الجزيرة في صحراء الأنبار.

ويقول مسؤولون وسكان إن مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام يسيطرون على قرى وواحات ومناطق للرعي ووديان في هاتين المنطقتين بينما يتمركز الجيش العراقي في ثكنات عسكرية متفرقة بالصحراء.

وقال ضابط كبير متقاعد بالجيش كان مسؤولا عن إعداد الخطط لمكافحة تنظيم القاعدة «إقامة منطقة جغرافية بها موارد طبيعية مثل النفط والغاز ويهيمن عليها السنة بالكامل أولوية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في هذه المرحلة».

روحاني: اتفاق جنيف اعتراف رسمي بحقنا في التخصيب

الحرس الثوري الإيراني: سندوس الاتفاقيات إذا مست سيادتنا

طهران ـ وكالات: حذر نائب القائد العام للحرس الثوري الإيراني، العميد حسين سلامي، من أن بلاده ستضع جميع الاتفاقيات تحت اقدامها اذا شعرت بأي مساس بسيادتها. ونقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية عن سلامي، قوله خلال ملتقى التدبير الثوري الذي أقيم بمقر السفارة الأميركية السابق في طهران، مساء أمس الأول، اننا نعرف كيف نواجه الأميركيين.. متى شعرنا بأي انتهاك لسيادتنا، فسنجعل جميع الاتفاقيات تحت اقدامنا. وأضاف اذا اغلقت جميع السبل الديبلوماسية وقام العدو بتهديدنا عسكريا، فسنستخدم قدراتنا العسكرية. وقال سلامي: اننا مهيمنون على المصالح المصيرية للعدو.. لقد كشفنا أركان الإستراتيجية الأميركية، وأحدها امن الكيان الصهيوني، وعلينا ان ننشئ القوة لتدمير هذه الاستراتيجية. وتابع بالقول: نفوذنا على الأقل حتى شرق المتوسط، يفوق بكثير نفوذ أميركا. واعتبر سلامي أنه لا يمكن تسوية أي معادلات سياسية وأمنية في المنطقة من دون مساهمة ايران. وقال إنه في حال عدم التزامهم (الغربيين) بتعهداتهم في (المفاوضات النووية) فلا ينبغي ان نبدي أي مرونة ابدا، وقد أثبتنا حسن نوايانا في هذه المفاوضات، ولم يعد هنالك مجالا للمرونة. وفي سياق متصل، شدد الرئيس الإيراني حسن روحاني على ان اتفاق جنيف يعتبر اعترافا رسميا بحق إيران في الطاقة النووية ومن ضمنها تخصيب اليورانيوم، محذرا من أن أي تفسير آخر للاتفاق سيؤدي إلى انهيار الثقة. ونقلت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية امس عن روحاني قوله خلال استقباله أمس الأول لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف «إن أي تفسير أحادي للاتفاق سيؤدي إلى انهيار الثقة المتبادلة وتضرر جهود إعادة الثقة».

وفي السياق ذاته، أكد رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي أن عملية تخصيب اليورانيوم حق أساسي ومؤكد لبلاده. ونقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية امس عن صالحي قوله «إن نص اتفاق جنيف هو بمنزلة اعتراف ضمني بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، ومن المنتظر الوصول إلى تفاهم مشترك بشأن التخصيب خلال الاتفاق النهائي». وأضاف انه يتعين على الشعب ألا يشعر بالقلق لأن إيران لن تعدل عن الخطوط الحمراء المحددة من قبل قائد الثورة الإسلامية الإيرانية علي خامنئي. واعتبر صالحي المفاوضات التي تجريها بلاده مع مجموعة «5 + 1» والوكالة الدولية للطاقة الذرية طريقين مستقلين عن بعضهما، لكنهما مكملان أحدهما للآخر. الى ذلك، قال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، ان مقاومة وصمود بلاده ردع أميركا عن مهاجمتها. ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية (ارنا) عن ظريف، قوله امس خلال زيارته الى مدينة مشهد إن مقاومة وصمود الشعب الإيراني هو الذي ردع أميركا عن مهاجمة إيران. وشدد على ان «نحن لا نثق بالغرب وهذه التصريحات لن تمس عزم إيران وإرادتها.. وطهران ستواصل المفاوضات ما دام الأميركيون متمسكون بالتزاماتهم». في هذه الأثناء، كشفت وزارة التجارة الأميركية ان 19 شخصا وشركة في أوروبا وآسيا يعملون كوسطاء لحساب شركة الطيران الإيرانية (ماهان إير) ويساعدونها على شراء مستلزمات من الولايات المتحدة مخالفين بذلك العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على طهران. وزعم الإخطار أن الوسطاء «انغمسوا في إنشاء وتشغيل شبكة لتوريدات الطيران غير القانونية بهدف تفادي عقوبات الحكومة الأميركية على إيران». ويقع مقر أغلبية هؤلاء الأشخاص والشركات في تركيا والبعض الآخر في أرمينيا واليونان وإيران وتايلند والإمارات العربية المتحدة.

بوتين: لن نسمح لأحد بالتفوق العسكري علينا .. ولا نسعى للهيمنة

موسكو ـ وكالات: قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن منظومة الدرع الصاروخية الغربية ليست دفاعية إلا بالاسم فقط، مشيرا إلى أنها في حقيقة الأمر حلقة هامة في سلسلة القدرات الهجومية الاستراتيجية، مشيرا إلى أن الخلافات بشأنها مع الغرب لا تزال مستمرة.

واعتبر بوتين أن ما تحضر له الولايات المتحدة من خطط «الضربة العالمية الصاعقة» يمثل خطرا على الأمن الإقليمي والعالمي، مشددا على أن لدى روسيا الوسائل الكافية للرد على هذه الخطط.

وحذر الرئيس الروسي في خطابه السنوي أمام البرلمان أمس، مما اسماه أوهام التفوق العسكري على روسيا، مشددا على ان بلاده تملك من القوة ما يكفي لعدم السماح بذلك.

وقال بوتين: سنرد على جميع هذه التحديات السياسية والتكنولوجية، ولفت الرئيس بوتين النظر الى ان بلاده تتابع عن كثب زيادة القدرات العسكرية لدى الدول الاخرى وظهور منظومات تسلح جديدة، موضحا ان روسيا تملك من القدرات ما يكفي للتعامل مع هذه المخاطر والتحديات. واعرب عن القلق حيال ظهور منظومات تسلح جديدة لدى الدول الاخرى، معتبرا ان هذه التوجهات تشكل خطرا على الأمن الإقليمي والدولي، محذرا من ان منظومات التسلح العصرية غير النووية والتوجه لاقامة درع صاروخية تهدد بإلغاء جميع الاتفاقيات والمعاهدات في مجال تقليص الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

واكد بوتين ان روسيا بصفتها عظمى لا تسعى الى الهيمنة أو القيادة الدولية والإقليمية، قائلا «لن نفرض وصايتنا على احد ولا نلقن الدروس لأي طرف كان».

من جهة اخرى، قال الرئيس الروسي أنه ومنذ مايو الماضي، وقبل انطلاق موجة الاحتجاجات في أوكرانيا، أعربت كييف عن رغبتها في حضور جميع لقاءات «الثلاثي» بصفة مراقب والمشاركة في النقاشات.

وأكد «نحن لا نفرض شيئا على أحد، ولكن إذا كشف أصدقاؤنا عن رغبة في العمل المشترك، فنحن مستعدون لمواصلة هذا العمل على مستوى الخبراء».

وعلى الصعيد الداخلي، انتقد الرئيس الروسي التباطؤ الاقتصادي في بلاده، قائلا إن ذلك يرجع أساسا إلى أسباب محلية وانتقد الحكومة على أسلوبها في تنفيذ مراسيم أصدرها العام الماضي.

وقال بوتين في كلمته في الكرملين «مر عام ونصف العام منذ أن أصدرت المراسيم، لكن أتعرفون ما الذي أراه ـ إما ان شيئا تم بشكل تسبب في الأثر السلبي على المجتمع أو لم يتم شيء على الإطلاق. وكان بوتين قد ألقى اللوم من قبل على الظروف العالمية في تباطؤ الاقتصاد الروسي، وقال بوتين كذلك إنه لا يرى سببا للتخلي عن تعهدات الإنفاق التي قطعها عندما بدأ فترة ولايته الثالثة العام الماضي على الرغم من أن المناخ الاقتصادي أصبح يشكل تحديا أكبر».

ودعا إلى إدخال تعديلات على فصول الدستور، مشيرا إلى أنه «لا ينظر إلى الدستور الذي هو القانون الأساسي للدولة كنص جامد، بل قابل للتطور».

وشدد بوتين على ضرورة عدم المساس بأحكام الفصل الثاني الذي يتناول حقوق وحريات المواطنين.

مفتي السعودية: قتل النفس من كبائر الذنوب.. ومن يفجر نفسه مجرم

الرياض ـ أ.ف.ب: قال المفتي العام للمملكة العربية السعودية الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ إن من يفجر نفسه بالاحزمة الناسفة «مجرم عجل بنفسه لنار جهنم»، واصفا العمليات الانتحارية بانها من «وسائل اعداء الاسلام للفتك بشباب الاسلام»، بحسب صحيفة «الحياة» امس.

واجاب المفتي ردا على سؤال حول العمليات الانتحارية خلال محاضرة في جامع الإمام تركي بن عبدالله في الرياض قبل أيام ان قتل النفس «جريمة كبيرة من كبائر الذنوب، والذين يقتلون أنفسهم بهذه النواسف هم قوم مجرمون عجلوا بأنفسهم لنار جهنم».

واضاف :«هؤلاء ضلوا عن سواء السبيل، وغيرت أفكارهم، وأعطوا من المواد ما سلب عقولهم (...) وتم استخدامهم لهلاك أنفسهم وهلاك المجتمع، وهي من وسائل اعداء الاسلام التي فتكوا بها في شباب الاسلام».

رئيس الوزراء السابق وزعيم المحتجين يواجهان اتهاما بالقتل

الجيش التايلندي يرفض الانضمام لصفوف المعارضة

محتجون تايلنديون يتسللون أبواب مقر الحكومة في بانكوك امس (رويترز)

بانكوك ـ وكالات: دعت رئيسة وزراء تايلند يانغلوك شيناواترا ممثلي جميع قطاعات المجتمع للاجتماع يوم 15 ديسمبر الجاري من أجل محاولة إيجاد حل للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد.

وذكرت شبكة «ايه بي سي» الأميركية، امس أن تلك الدعوة تأتي في الوقت الذي قام فيه المتظاهرون بقطع التيار الكهربائي عن مقر الحكومة بالعاصمة بانكوك، وهددوا باقتحام المقر حال عدم انصراف أفراد الشرطة من مواقعهم.

فقد تسلق متظاهرون امس السياج المحيطة بمقر الحكومة، في مسعى لتصعيد الضغوط على رئيسة حكومة تسيير الأعمال لتقديم استقالتها.

وذكرت قناة «بلو سكاي تي.في» التلفزيونية أن نحو 12 متظاهرا تسلقوا السياج واقتحموا المجمع الحكومي، حيث أزالوا بعض الأسلاك الشائكة التي تحمي محيط المجمع من الداخل، قبل أن يتراجعوا في وقت لاحق .

في هذه الاثناء، تتجه الأنظار الى الجيش للتدخل من أجل إيجاد حل للازمة السياسية المستحكمة التي تعصف بالبلاد حاليا، حيث وصف قادة الجيش دعوة زعيم المحتجين للاجتماع معهم لعرض برنامجه الاصلاحي بانها خطيرة للغاية في ظل المناخ السياسي الراهن في البلاد، ورفضوا هذا الاجتماع، حسبما أفادت صحيفة «بانكوك بوست» امس.

وقال القائد العام للجيش برايوث تشان أوتشا للصحيفة: «هذه المرة نحن (الجيش) نقف بين عدد كبير من الناس على الجانبين.. إذا لم يتمكن المرء من إزالة (الجمود) أولا، فالأمر خطير جدا... علينا التحلي بالصبر والحفاظ على الهدوء وعمل كل شيء بحرص».

ويقول محللون إنه خلال الأزمة الراهنة، يحاول الجيش حتى الآن أداء دور الوسيط.

في هذه الاثناء، يواجه رئيس الوزراء التايلندي السابق ابيسيت فيجاجيفا الذي يتزعم اكبر حزب معارض في البلاد، تهمة القيام بالقتل وذلك في قضية قمع التظاهرات التي جرت في 2010. وقال نانثاساك بونسوك الناطق باسم النيابة لوكالة فرانس برس «امرنا بملاحقته».

وسيوجه الاتهام ايضا الى سوثيب ثاوغسوبان الذي يقود التظاهرات حاليا، في القضية نفسها. لكنه لم يمثل امام المحكمة خلافا لابيسيت. وقد تؤجج هذه الملاحقة غضب المتظاهرين الذين ما زالوا في حالة تعبئة في بانكوك.

أوكرانيا تعتزم توقيع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

بروكسل ـ وكالات: قالت الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون ان الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش أوضح لها خلال لقائها معه في كييف أمس الأول انه يعتزم توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وقالت آشتون في تصريح للصحافيين أمس لدى وصولها لحضور اجتماع مع وزراء الاتحاد الأوروبي للتنمية والتعاون ان «الرئيس الأوكراني كان يتحدث عن قضايا اقتصادية على المدى القصير والتي هي من وجهة نظري تحديات يمكن معالجتها ليس فقط عبر الدعم الذي يأتي من مؤسسات الاتحاد الأوروبي لكن من خلال إظهار ان لديه خطة اقتصادية جادة في توقيع اتفاق الشراكة». وأشارت الى ان نائب رئيس الوزراء الأوكراني سيصل الى بروكسل اليوم أو غدا لإجراء المحادثات. في الوقت ذاته، ذكرت وسائل إعلام غربية ان الحكومة الأوكرانية طلبت مبلغ 20 مليار يورو لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وكانت الحكومة الأوكرانية أعلنت في نوفمبر الماضي تعليقها لتوقيع اتفاقية الشراكة استنادا الى مصالح «الأمن القومي»، مشيرة إلى انها تبحث تعزيز العلاقات مع روسيا بدلا من هذه الاتفاقية.

وكان المتحدث باسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعلن حينها ان روسيا ترحب برغبة أوكرانيا في تحسين الروابط التجارية مع موسكو، معربا عن ارتياحه إزاء قرار الحكومة الأوكرانية تعليق اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي.

من جهتها، أعلنت الولايات المتحدة انها تدرس إمكان فرض عقوبات على أوكرانيا على ضوء القمع الممارس ضد المعارضة، محذرة كييف من استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين المؤيدين للاتحاد الأوروبي.